استجابة لـ «آخر ساعة»:

خطة محددة لإنقاذ القاهرة

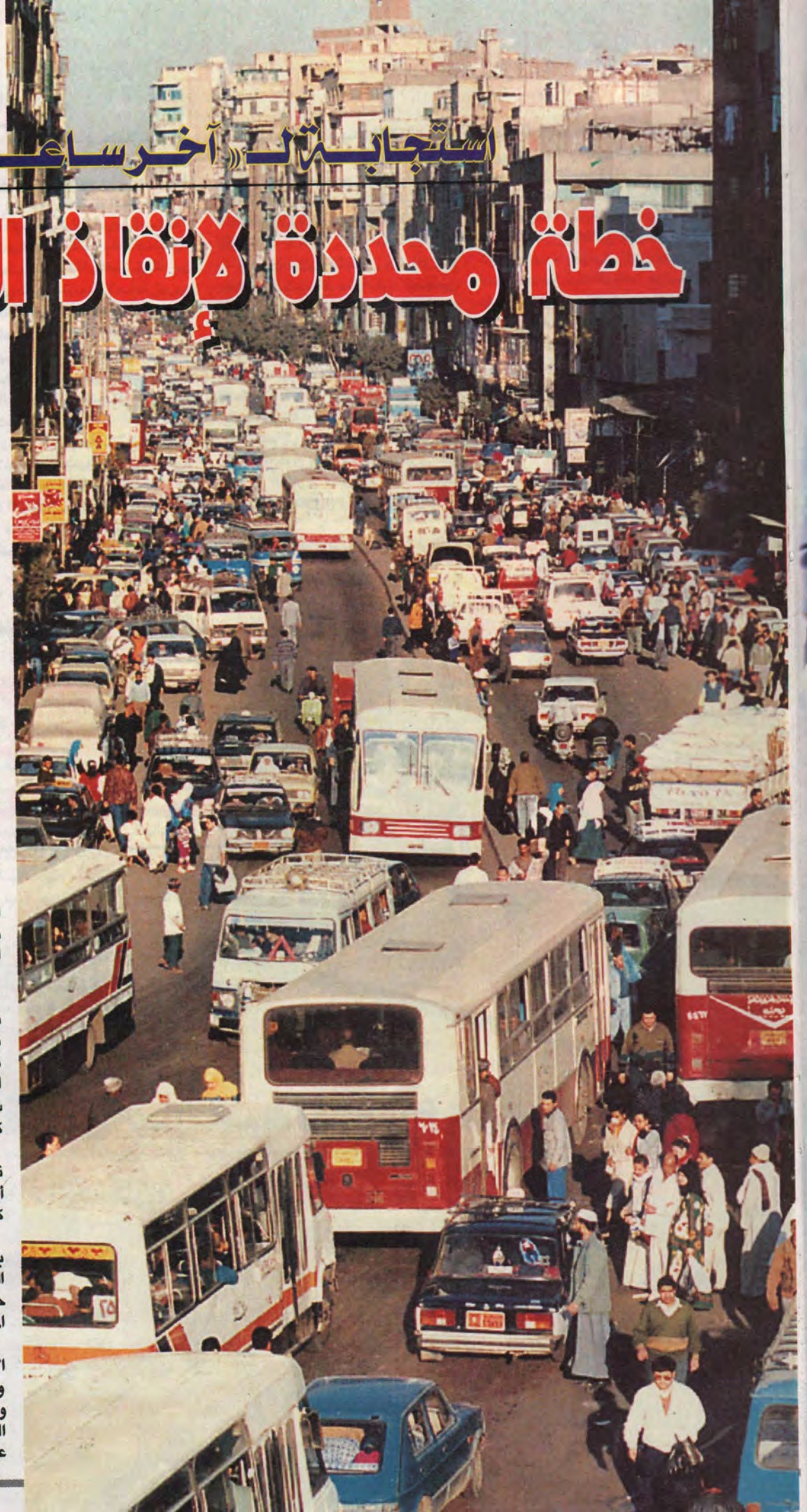

● عفاف الدهشان

كانت «آخر ساعة» خلال الأسبوعين الماضيين.. قد نشرت ملفا عن «القاهرة مدينة مختنقة» وأنها أصبحت معادلة صعبة تبحث عن حل جذرى.. وجاء فيه أن الأرقام فى دفتر أحوال القاهرة مخيفة ومرعبة وخيالية وترسم صورة قاتمة وملامح غامضة لحياة المصريين.

وبعد بضعة أيام واستجابة لما جاء فى هذا الملف.. قرر مجلس الوزراء وضع خطة محددة لإعادة توزيع المبانى الحكومية الخاصة بالوزارات من قلب العاصمة.. للتخفيف من الزحام على وسط القاهرة، إلى جانب وضع برنامج متكامل لعلاج العشوائيات بها ونقل سكانها لمناطق حضارية، والقضاء على التعديات بالمناطق الأثرية بالقاهرة التاريخية...

وقد جاء فى الملف الذى نشرته «آخر ساعة» بعض الأرقام عن عاصمة مصر. وكان الرقم الأول هو أن عدد سكانها حوالى ١١ مليون نسمة يضاف إليهم ٦ ملايين نسمة هم سكان الجيزة وشبرا الخيمة و٣ ملايين زائر يوميا.

أما الرقم الثانى فهو أن المناطق العشوائية بالقاهرة يبلغ عددها ٨٢ منطقة بالإضافة إلى ١٤ منطقة لا يجدى معها التطوير وتحتاج لازالة.

بينما كان الرقم الثالث أن حوالى ٢مليون سيارة تجرى فى ٦ آلاف و٤٧٠ شارعا و١٥٧ ميدانا و٦٨ كوبرى و٣٨ نفقا بالقاهرة.. فى حين أن الرقم الرابع هو ٥٠ مليار جنيه حجم الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية بالقاهرة خلال العشرين سنة الماضية من بين ٢٤٣ مليارا أنفقت على كل محافظات مصر خلال نفس الفترة.

أما الرقم الخامس فهو أن مساحة القاهرة تضاعفت فى قرنين حوالى ١٦١ مرة.. حيث أصبحت ١٤٦٦ كيلو مترا بعد أن كانت ٩ كيلو مترات فقط عام ١٨٠٠.

وكان الرقم السادس والأخير أن القاهرة بها ٢ مليون عقار ورغم ذلك وصلت الكثافة السكانية فى بعض مناطقها رقما قياسيا حيث بلغت ٣٨,٥ ألف نسمة فى الكيلو متر المربع.

وفى هذا الملف استطلعنا آراء خبراء الاجتماع والسكان والإحصاء والاقتصاد والطرق والمرور والتخطيط العمرانى والإقليمى حول هذه الأرقام والإحصائيات التى ذكرناها عن مدينة القاهرة للوقوف على مدلولاتها ومؤشراتها.

وجاء على لسان المهندس حسين الجبالى النائب الأول لوزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية فى هذا الملف أنه لابد من إيجاد حلول على المدى القريب حتى تستمر القاهرة فى أداء دورها كعاصمة لمصر، ومنها الاتجاه نحو اللامركزية وذلك بنقل الإدارات الحكومية والقطاع العام إلى المجتمعات العمرانية الجديدة حول القاهرة.. علاوة على تشجيع الاستيطان بها وذلك من خلال التركيز على عوامل الجذب بها.

أما بخصوص عشوائيات العاصمة.. فذكر الملف من خلال ما أشار إليه **الدكتور أحمد زايد أستاذ علم الاجتماع وعميد كلية الآداب جامعة القاهرة** أن الهجرة من الريف للقاهرة خلال الـ ٥٠ سنة الماضية أدت إلى أن تشهد العاصمة صورا من النمو العشوائى على أطرافها بل أحيانا فى داخلها.. بحيث بدت المدينة بأنها محاصرة بهذه الأعداد الغفيرة التى تقطن فى مساكن عشوائية وتدير وتنظم حياتها ومجتمعها بطريقتها الخاصة.. بحيث أصبح من الصعب على أجهزة الدولة أن تتابع ما يحدث هناك بشكل دقيق؟!

وأكملت الحديث عن العشوائيات فى هذا الملف **الدكتورة دعد فؤاد أستاذ الإحصاء السكانى وخبير السكان بالمركز الديموجرافى قائلة:** إن سوء الأوضاع الخاصة بالإسكان العشوائى تعكس معاناة المقيمين فى هذه المناطق وكم من السهل السقوط ضحايا للفقر والحاجة والتحول إلى ممارسة كل أنواع الانحراف والجريمة.

كما تؤدى أوضاع السكان المتردية بالعشوائيات لأنماط من العلاقات تتسم بخصائص متدنية لعل أهمها التوترات النفسية والاجتماعية وانعدام الخصوصية وانهيار جدار الحياء فيما يتعلق بالعلاقات الخاصة ومناقشة كل الأمور أمام الجميع من الأبناء أو الجيران.

بينما أشار الدكتور محمد عبدالباقى رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية فى الجزء الثانى من الملف إلى أن القاهرة يتصارع عليها عدة جهات لكل منها مخططاتها واستثماراتها وتتعامل مع القاهرة كجزء تابع لها وهى محافظة القاهرة والاسكان حتى الوزارات القطاعية مثل الصحة والتعليم والنقل والمرور لها استثماراتها ومخططاتها وتتعامل مع القاهرة بأسلوبها الخاص.. والأهم من كل ذلك نجد أن القاهرة الفاطمية يتصارع عليها عدة جهات هى الأوقاف والمجلس الأعلى للآثار ومحافظة القاهرة.. ولكل منها مشروعاتها الخاصة للحفاظ على آثارها الإسلامية وترميمها وصيانتها دون وجود أدنى تنسيق فيما بينها!

مجلس الوزراء: توزيع المبانى الحكومية خارج العاصمة

وجاء الاجتماع الذى عقده **الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء بحضور الدكتور عبدالعظيم وزير محافظ القاهرة** وعدد من الخبراء المتخصصين بوزارات الإسكان والثقافة والسياحة.. استجابة لما طالب به الخبراء والمتخصصون فى هذا الملف.. وذلك من خلال الخطة المقترحة لإعادة توزيع المبانى الحكومية الخاصة بالوزارات فى قلب العاصمة وإعداد الدراسات اللازمة التى تهدف إلى الحد من الزحام والتخفيف على المرافق العامة وإعادة توزيع الخدمات التى تؤديها هذه الوزارات.

وأن رئيس الوزراء استعرض فى نفس الاجتماع المشروع الذى ستقوم بتنفيذه محافظة القاهرة بالتعاون مع وزارات الإسكان والثقافة والسياحة لتطوير منطقة الدراسة وسور القاهرة وهى المنطقة التى تضم عشرات من الصفيح ويسكنها «٢٣٩» أسرة والمعروفة باسم «ملاعب شيحة» إلى جانب بحث المشروع الذى عرضه محافظ القاهرة حول التعديات على المناطق الأثرية وتشمل «٥٨٥» أثرا تاريخيا.

وكانت وزارة الاسكان والمرافق فى هذا الاجتماع ممثلة فى **شخص الدكتور حازم القويصى رئيس الهيئة العامة للتخطيط العمرانى التابعة للوزارة** والذى تقدم باقتراحين أعدتهما الهيئة بخصوص نقل المصالح الحكومية والوزارات بمناطق التكدس بالعاصمة.. كان الأول هو نقل هذه المصالح إلى المجتمعات العمرانية الجديدة حول إقليم القاهرة الكبرى على الطريق الدائرى «مثل القاهرة الجديدة والعبور والشروق و٦ أكتوبر والشيخ زايد».

وأشار هذا الاقتراح إلى أن هناك ٣ مناطق تتركز فيها المبانى بكثافة كبيرة وهى العباسية ومصر الجديدة والقصر العينى وأن الأخيرة كان لها الأولوية فى النقل لأنه يتركز بها العديد من هذه المبانى المكتظة بالموظفين.

أما الاقتراح الثانى فهو نقل مجلس الوزراء نفسه ودواوين الوزرات بوسط العاصمة، مع ترك الموظفين فى مقارهم على أن تستخدم تكنولوجيا الاتصالات فى الربط ما بين الديوان العام وباقى موظفى الوزارة أو المصلحة الحكومية.. على أن يتم الاختيار ما بين مدينتين ٦أكتوبر والقاهرة الجديدة للنقل إليها.

وفيما يختص بدعوة الحكومة **لنقل المبانى الحكومية والوزارات خارج الكتلة السكنية بالقاهرة.. يرى الدكتور محمد عبد الباقى رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية** أنه يجب على الدولة بداية أن تدرس سبب فشل وزارة الإسكان فى القيام بنقل تلك الوزارة بإداراتها وهيئاتها إلى مدينة السادات بعد إنشاء مجمع كبير للوزارات ترك لسنوات عديدة عرضه للإهمال «دون استخدام»! إلى أن تم تحويله لجامعة المنوفية لاستغلاله!

● مجمع التحرير .. ومئات المصالح الحكومية.. هل يتم فعلا نقلها إلى خارج وسط العاصمة وزحامها

القاهرة التاريخية تتصارع عليها عدة أجهزة

وزارة الإسكان: نقل المصالح للمدن الجديدة

وفيما يختص بنقل باقى الوزارات .. فيجب حين نفكر فى نقل أية وزارة أن يتم نقلها بإداراتها المختلفة مع العاملين فيها وبالخدمات التى ترتبط بها ارتباطا وثيقا.. وأن يتم النقل بشكل متكامل ومنظم لإحدى المدن الجديدة التى يتوفر بها عناصر جذب كافية للسكان والخدمات والمرافق والتى ترتبط بشبكة جديدة من وسائل المواصلات بين القاهرة وباقى مدن مصر.

هذا فى الوقت الذى نحن أحوج ما نكون فيه لوجود إدارات ممثلة لجميع الوزارات الخدمية موزعة على عواصم المحافظات والمراكز على مستوى مصر.. لتقوم بتوفير جميع المعاملات الإدارية التى تتم فى الوزارة المركزية.. وتلك الإدارات ستعمل على الحد من انتقال المجتمع أو المتعاملين مع تلك الوزارات من محافظاتهم إلى الوزارات المركزية.

فاللامركزية أساسية فى توفير الخدمات الإدارية للشعب المصرى فى أماكنه.

وعن الأسباب التى أدت لعدم تنفيذ **المخطط القديم الذى أعد لنقل الوزارات إلى مدينة السادات.. يشير المهندس حسين الجبالى النائب الأول لوزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية** إلى أن مخطط القاهرة الذى تم إعداده عام ٨٢.. كان يستهدف تخفيف الضغوط عن القاهرة من خلال توجيه الإدارات الحكومية إلى المدن الجديدة وخاصة مدينة السادات.

وبالفعل بدأت وزارة التعمير «الإسكان بعد ذلك» فى الإعداد للانتقال إلى مدينة السادات.. وتم الاتفاق مع بعض الوزارات الأخرى «الزراعة واستصلاح الأراضى والتخطيط» على الانتقال إلا أن اعتراض كثير من الموظفين بدعوى عدم توافر خدمات مناسبة مثل التعليم الجامعى أدى إلى تأجيل تنفيذ الفكرة.

ولكن الوزارة من جانبها حاولت بقدر الإمكان تنفيذ هذا المخطط من خلال إعطاء تيسيرات عديدة فى المجتمعات الجديدة لمن يرغب من الجهات الحكومية ونشير فى هذا الصدد إلى جامعة عين شمس فى «مدينة العبور» ومركز بحوث البناء فى «٦ أكتوبر» وجامعة المنوفية فى «السادات».

وفى نفس الوقت.. كانت هناك محاولات لتفريغ القاهرة من العناصر غير المرغوب فيها مثل سوق الجملة فى روض الفرج وتم نقله إلى سوق العبور.. والمدابغ التى يتم نقلها إلى منطقة الروبيكى «المخططة عمرانيا» بجوار مدينة بدر.

أما عن تطوير العشوائيات فى القاهرة وخاصة فى منطقة ملاعب شيحة.. فيرى المهندس حسين الجبالى أن وزارة الإسكان ممثلة فى هيئة التخطيط العمرانى تعد المخطط العام ويتم اعتماده.. أما المخططات التفصيلية فهى مسئولية الأجهزة المحلية ومنها مخططات تنمية المناطق العشوائية.. ولكن رغبة من الوزارة فى إعطاء مشروع إرشادى متكامل فى هذا المجال فقد بادرت بإعداد دراسة تخطيطية لتطوير واحدة من أكبر المناطق العشوائية فى القاهرة وهى منشية ناصر التى يبلغ تعدادها حوالى «٤٠٠» ألف نسمة وتم إعداد هذه الدراسة بالتنسيق مع الأجهزة المحلية بالمحافظة.. كما تم تنفيذ جزء كبير من هذا المخطط.

وعن القضاء على التعديات بالمناطق الأثرية فى القاهرة التاريخية.. يشير الدكتور محمد عبدالباقى إلى أنه يجب أن نعرف أن معظم المبانى الأثرية «٧٥٪ منها» تتبع وزارة الأوقاف وهذه منوط بها رعاية تلك المبانى والحفاظ عليها لأنها مصدر دخل لها.

إلا أن وزارة الثقافة من خلال المجلس الأعلى للآثار هو الأقدر على القيام بأعمال الترميم والحفاظ على المبانى التاريخية.. ويعوقه قيام محافظة القاهرة خلال السنوات الماضية بتأجير المبانى الأثرية للأفراد «كوحدات سكنية أو ورش» وإدخال الكهرباء لساكنيها وتثبيتهم داخل الآثار.. الأمر الذى يؤدى لسرعة تدهور المبانى الأثرية وعدم وجود برامج للصيانة والترميم.

فمحافظة القاهرة لا تستطيع ترميم المبانى التاريخية لعدم وجود الكوادر الفنية المؤهلة بها وأيضا لعدم وجود سابقة خبرة لها فى ذلك المجال.

وهنا يحضرنى ما حدث فى عام ١٩٨٩.. **والكلام مازال للدكتور محمد عبد الباقى.. حينما كان الدكتور إسماعيل سراج الدين نائبا لرئيس البنك الدولى** واستطاع أن يوفر تمويلا للقاهرة التاريخية باعتبارها مسجلة ضمن التراث العالمى.. وأن يخصص لها ٤٠٠ مليون دولار. وطلب البنك الدولى من الأجهزة المعنية فى مصر إعطاء مقترحات لأسلوب الاستفادة من ذلك المبلغ.. ونظرا لأن أجهزة الدولة تتصارع على تقديم مشروعات للحصول على ذلك التمويل بدون وجود أدنى تنسيق فيما بينهم.. لم تحصل على هذا المبلغ.

فى حين أن أحد المكاتب الاستشارية المصرية قدم مقترحا لإنشاء جهاز للحفاظ على القاهرة التاريخية بحيث يتبع مجلس الوزراء ويكون مسئولا عن جميع المشروعات والاستثمارات داخل النطاق الجغرافى للقاهرة التاريخية.. على أن تسحب تلك الاختصاصات من جميع الأجهزة المعنية مثل الآثار والأوقاف والإسكان والمرافق ومحافظة القاهرة.. وذلك أسوة بما هو معمول به فى المدن التاريخية فى تونس وفاس بالمغرب وصنعاء القديمة باليمن.. وهذا الاقتراح هو ما وافق عليه البنك الدولى وقرر عدم تخصيص ذلك التمويل إلا من خلال تنفيذ ذلك المقترح.

ولكن للأسف خلال خمس سنوات من ٨٩ إلى ٩٤ لم ينفذ شيئ.. ومر علينا عام ٩٢ وما شهدته مصر من زلزال أثر بالسلب على الآثار.. ونحن أحوج ما نكون لهذا المبلغ لترميم الآثار والحفاظ عليها.. واجتمعنا مرة أخرى عام ١٩٩٤ مع مندوب البنك الدولى لمتابعة ما اتخذ من قرارات ولكن لم ينفذ شيء نظرا لتصارع السلطات ومن ثم ألغى هذا التمويل وفقدت القاهرة مصدرا هاما كان يمكن استغلاله فى الحفاظ على المناطق التاريخية بها.

ثم نجد بعد ذلك قيام محافظة القاهرة بإنشاء إدارة للحفاظ على القاهرة التاريخية بها مجموعة من الخبراء الفنيين ثم قامت وزارة الثقافة أيضا بإنشاء جهاز مثيل لديها للحفاظ على القاهرة التاريخية. فى نفس الوقت الذى أنشأت فيه وزارة الإسكان جهازا آخر مثيلا!

ومن الطريف.. أن الخبراء فى تلك الإدارات الثلاث بالجهات الثلاث هم «نفس الأشخاص».. دون وجود أدنى تنسيق باللجان الثلاثة.

إلا أن جاءت وزارة الجنزورى وأنشأت جهازا رابعا «ليجُب» تلك الإدارات الثلاث على مستوى مجلس الوزراء.. ولكن ذلك الجهاز اجتمع عدة مرات ثم انفض إلى لا شيء!